



فهم من هو الذي يصدق له القول في الحقيقة... القول في الحقيقة... القول في الحقيقة... القول في الحقيقة...

فهم من هو الذي يصدق له القول في الحقيقة...

فهم من هو الذي يصدق له القول في الحقيقة... القول في الحقيقة... القول في الحقيقة... القول في الحقيقة...

فهم من هو الذي يصدق له القول في الحقيقة...

من رجا و كذا ...

من رجا و كذا ...

عن تلك الموكل وأما على القول بأن الإجازة نافذة فينبطل عقد الفضولي بعقد الوكيل قبل الإجازة فلا اثر
للإجازة بعده أما لو أجاز الموكل قبل فعل الوكيل بطلت الوكالة فلا يقع من الوكيل العقد بعد الإجازة
فم وقد تحقق متعلق الوكالة بخرم الوكيل فينبطل به فليزوم من تحقق التوكيل وعدم تحقق الوكالة
وانتفاؤها باعتبار حصول متعلقها كما لو وكل أحد المشايخ بالآخر وغيره في الالتزام بالبيع و
اسقاط الخيار فانه بسقط بخرم ذلك فلا يتحقق الوكالة لذلك الوكيل على الرضا بالبيع ولا فرق
في بطلانها بالخرم وبفعل متعلقها بين علم الوكيل بذلك وعدمه كما لو وكل غيره ولا كالغزل وكان يتطل
الوكالة بفعل الوكيل ما وكل فيه وبفعل الاجنبي له حيث يقع فعله منه وكل يتطل بطله من الله تعالى
او من رضى وبفعل الوكيل والاجنبي ما ينافيها فلا وجه للاختصاص على فعل الموكل متعلق الوكالة او متعلق
والوكالة الوكالة اما في البيع والشراء وعلى التقديرين اما بعين الموكل المثل او بغيره وكيف
كان اما بريد في البيع والشراء عن مثل المثل او ما عني له او ينقص فان زيد له ان يدع ما حمله في البيع
يجوز البيع به ويبيع بما عني له لكن يجوز بيعه بالثابت ان لم يتم قرينة على خلافه كما ياتي ولا يجوز البيع بانقص مما
عني له وان ساوى مثل المثل او زاد عليه وان اطلق في البيع وجب عليه البيع بالثابت عن مثل المثل مع
البذل اتفاقا ولا يجب طلب الثابت عنه والبيع فيه بل يجوز البيع بمثل المثل مع وجود البذل لا زيد ولا
يجوز البيع بانقص عن مثل المثل وفي الشراء مع تعيين الثمن يجوز الشراء بانقص منه لا بزيادة لكن لا يجب
ولن يذل الثمن الا ان يقوم قرينة على خصوص الشراء بما عني فلا يجوز بانقص ومع طاعة البيع الثمن
المثل لا بزيادة ويجب بانقص مع البذل اتفاقا ولا يجب طلبه ان تناولت وكالة له اي تناولت الوكالة
لبيع بالخيار لنفسه ويجوز ان يرد تناوله لنفسه وفيه ان الوكالة في جعل الخيار لنفسه يستلزم جواز
له ولا يتوقف على اذن جديد اذ لو توقف على الاذن لم يكن الخيار للوكيل بل للموكل فم يقضي به
المثل حال الاموال ان كان في جانب البيع صحيح اما ان كان في جانب الثمن فلا لان التمسك في الشراء
انفع من الحال واعبط الله الا ان يستلزم ذلك زيادة من التمسك على الحال او بما في عدم التمكن منه
عند العمل ففضولي انما يكون فضوليا لو فعل ما لا يشمل الاذن صريحا ولا في فلو عين مضافا
للكمال فباع بانقص وعين مضافا للبيع فباع بزيادة لا يكون فضوليا بل داخل في الوكالة بطريق آخر
وفي الحقيقة ليس هذا محالفة الاستنباط فيها اجمع المراد الاستنباط في التمسك والفضل والتمسك والاستنباط

منه

في فعل الوكيل ومسح اعطافه بتمسك الموكل لا يعد توكيلا حقيقيا ان اريد انه ليس توكيلا في جميع احوال
الوضوح حتى التمسك او في الغسل أعضاء الوكيل فحسن وان اريد انه ليس توكيلا اخص فم اذ لا يرد بالوكالة سوى
الاستنباط في التقريف وهي هنا حاصله واتمام ذكره من ان صحة استنباط المجنون وقضي عدم كونه وكالة فيه
انه لا مانع من توكيل الصبي والمجنون فم لا يعتد فيه البلوغ والعقل كحل شي ونحوه وسياق في كتاب الجعالة
انه يصلح من الصبي العمل كحل وان في المجنون وجهان فلا بد من كمال المتعاقدين لا بد من بقاءه بما عني
فيه البلوغ والعقل من التقريف اما غير كحل التجاسة فلا دليل على عدم صحته وكالاتها فيه فم اوفي الحجج
المندوب عطف على ابيه من المندوب اي كصلوة الطواف في الحج المندوب وليس عطف على قوله فيها كما
وقع في بعض الحاشي فانه هو الذي ليس الكلام هنا في الاستنباط في الحج بل في الصلوة المندوبة وان جوب
اي بالشروع في الحج والتلبس باجرامه او بالاجازة كصلوة الزيادة هذا مع الاستنباط في اصل الزيادة
طافا لتستنبط الاستنباط في صلواتها اما مع الاستنباط في صلواتها خاصة مع مباشرة نفسها بنفسه للزيادة
فشكل وكذا الكلام في قوله كصلوة الطواف المندوب فانه مع الاستنباط في اصل الطواف لا اشكال في
استنباطها الاستنباط في صلوة اما في الاستنباط في صلوة خاصة مع مباشرة الطواف فاشكال والجماع
مطلقة في الموضوعين من كمال المتعاقدين به ويشترط في الوكيل التعيين فلو قلنا ذلك كل من فعل ذلك او
لاحد شخصين او اشخاص بطلت كصلوات الاطلاق الى التعيين فم فيما ليس له مباشرة اطلاق
يشترط التوهم والرد ونحوها من سبابا سبابا كونه المحجور في الجملة قبل المحجور لا الوكيل فان المحجور قد يكون
معه من جميع الوجوه في الاموال وغيرها مع اذن الولي وعلمه كما في الصبي والمجنون وقد يخص بالمال كما
في السفيه والمفلس ومع ذلك يختص المحجور فيها بصورة عدم اذن الولي والغرض في التقريف وقضي به
لكن في المفلس اقل من محجور السفيه اذ محجور خاص بما له حال التفليس ويجوز له الشراء في الذمة ولو يردون اذ
الغرض بعد بقاءه في المحجورين والسفيه ليس له الشراء في الذمة الا باذن الولي والماول محجور عليه مع عدم اذ
اذن الولي في الطلاق ونحوه فيجوز بغيره فم ان المحجور على النكاح مختلفا والمحجور على الميراث المطلق كالمحجور على الصبي
او المفلس والسفيه فم ومن سبابا المحجور من الموقوف فانه محجور وعند جماعة عن التقريفات المجردة الزيادة عن
الثالث المقتضى بالورثة فلا يقع التوكيل فيها بل لا يقع لاحد محجور ولا مريض التوكيل في الوصية بغير الثالث لان محجور
فيما عني عليه اي في نوعه وهو الاموال لا في شخصه وهو في الاموال اذن من رجاها يستفاد منه انه محجور

لو كبل الوكيل بقول الوكيل ان المالك امره بتوكيله او بغيره قولك وكبل
فلان وكذا او بغيره قولك وكبل فيه او تصرف فيه مع علمه بان المالك الغير وان لم يكن الوكيل ثقة وفيه قائل وكيف
للمالك انكاه بعد التصرف والارادة بالتصديق حتى يثبت اذ نفيتم مع علم الموكل به ولا يكتفى علمه بل لا بد من علم
الوكيل بعلم الموكل بالتحقق اذ ان النفي له وقس على ذلك الكلام في قوله مع علم الموكل بتدبيره فلا بد من علم
الوكيل بعلمه به ايضا وان اطلقوا على الموكل مع تصريح الوكيل به في الوكالة كما بداه عليه قوله او بغيره الوكيل
او لم مع اطلاق الموكل لواط الوكيل على القول بغيره فيكون الوكيل له وكبل عنه او عن الموكل او عنهما فيجوز لكل
غيره او غيره وانما هذا ان وكيل عن الوكيل للتبادر عرفا كما لا يخفى ولا يتخلل الوكالة وتبطل بان تداد الموكل
خطيا او طيا للوكيل ولا الذي على السلم اه لا فرق في ذلك بين الانشاء ولا سدا معكم بتطل الوكالة مع
كفر الوكيل ابتداء واسلام الموكل عليه كل اوريد الوكيل بعد الوكالة مع اسلامه فتبطل اذ نفي السبل وان
العله وكذا تبطل لو كان كافرا ثم اسلم الموكل عليه خاصة او مع الموكل فالأقوى ثبوت المالك قد مر في كتابنا
ضعفه لان جعل فرع الوكالة في صحة التصرف ولا يبقا للفرع بدون اصله كالتلف على المالك فان ثبوت المالك
دون السرقة غير معقول وانما ثبوت المالك دون السرقة فقد سبق وجهه فتم ولا يقصد في الغريم اه لا
الوكالة به بمعنى انه لا يثبت عليه آثارها من برائة الغريم بالتدفع الى الوكيل بغيره عنها كان الحق او دينا ولا فائدة
وجوب دفع الدين على قولك ان الدفع من منزل فان لم يقر الموكل بالوكالة اخذ المالك من الغريم فصدق عدم
بثوبها بغير تصديق الغريم اجماعا وبالجملة الذين من حيث انه دين لا يثبت بغير تصديق الغريم ووجوب الدفع
لو سلم امره ليس من حيث انه دين ومن ذلك بظننا قولك ان هذا اذا كان الى قوله اما لو كان دينا اه
فانه يشعر بان عدم بثوبها بالتصديق خاص بالعين مع انه ليس كاجماعا حتى عند التمسك بتصريح بعض الغريم بالدين
لو انك المالك الوكالة وحلف والمقصود من عدم بثوبها عدم ثبوت آثارها عليه وهذا لا خلاف فيه فتم
ولو لم يصدقه الغريم في الوكالة فادعى الوكيل عليه العلم بما اظلم منه الوكيل الحلف على عدم علمه بوكالته ففي
توقيع العين عليه اشكال فان قيل بالتزليم باداء الحق مع تصديق الغريم عليه العين ولا فلا كما هو قاعده العين
في اخذ حق منه لغيره احترازه عما لو ادعى الوكالة في دفع حق الى الغريم بخلافه من الموكل فاعا فانه يثبت
الوكالة فيها باقراره فتم لانه اقرار في حق نفسه خاصة هذا ممنوع لان الغريم انما اقر بوكالته الذي
لها وهو اقرار في حق الغير لان معناه انك وكبل فلان في قبض حقه وانته وكلت فيه والى اربع من غير التدفع

الملك وهو عين الاقرار على الغير بالوكالة فان قيل وان كان ذلك اقرارا على الغير من تلك الجهة لانه اقرار على نفسه
من حيث الاعتراف بلزومه له ووجوب دفعه اليه حيث يكون دينا لانه ان لم يرض المالك به كان الحق في ذمة الغريم
بلا ضرر على المالك كما صرح به الشافعي قلنا لم يقر في الغريم بلزوم الدفع وانما اقراره بالوكالة وهو لا يستلزم الاعتدال
بوجوب الدفع اذ لا يجوز له بعد الاقرار بالوكالة للاشباع من دفع الحق حتى يثبت وكالة مدعيها في ظن الشارع
هذا من انك المالك لها فيلزم الضرر على الغريم بدفع الدين نائفا الى المالك مع تلف ما دفعه الى الوكيل بغيره
فقط ان الغريم لم يقر بلزوم الدفع لا صريحا ولا التزاما ولزوم الدفع عليه والتزامه به شرعا من حيث الاقرار بالوكالة
تم ولو سلم لا يقتضي الاقرار بلزوم الدفع لان ذلك حكم شرعي لا يتعلق باقراره به ولو سلم انه اعترف بلزوم
الدفع فهو لا يؤثر في وجوب الدفع شرعا وانما وجوبه امر شرعي تابع للتدليل الشرعي ولا يجب تجزؤ اقراره
لانه قد ادعى حق الغريم الى من يدعي الوكالة وهو اقرار في حق الغير وهو غير مسموع والحكم بوجوب الدفع لا اقرار
بوجوب مدفع بانه لا يثبت به الحكم الشرعي واقراره ليس ما ضا في حق الغريم انه معلوم ان الغريم لم يقر بوجوب
دفع شيء من مال نفسه الى الوكيل حتى يقال انه اقرار في حق نفسه وانما اقر بلزوم دفع ما في ذمته من الدين
ليده وهو عين الاقرار في حق الغير كما لا يخفى وقوله اذ الحق لا يتعين اه لا يصلح وجهه لكونه اقرارا في حق نفسه
مهما وانما يقتضي ذهابه من ماله وعدم ثبوت الدين به لو انكر المالك الوكالة ولم يجزها لاعترا فبلزومه
له بغير منع فلا لانه انما اعترف بالوكالة وهو اقرار بلزوم الدفع ولا يستلزمه ومن ثم اقراره بالدين
بالدين لا يوجب الاقرار بالاداء لانما كان اعتباره اذ يتقارب اشتها على الاداء يجوز تأجيل الاداء ولا يجب الدفع حتى
يوجد بيلته ويشهد فكذا هنا يجوز عدم الدفع الى الوكيل بغيره لاجل عدم ثبوت وكالة في ظن الشارع عند انكاه
المالك الوكيل فيلزم الضرر على الغريم بما الغريم وهو منفعة بالآية والرواية ولا فرق في ذلك بين العين والدين
لاشتمال الضرر بينهما غاية الامر دخول الضرر في الاول على المالك والغريم معا وفي الثاني على الغريم وحده
ولا اقرار في حق الغريم مشترك بينهما كما عرفت والقول بان الاقرار في الاول على الغير وفي الثاني على نفسه مدفع
بان الغريم انما يدفع المالك عن الموكل لان مال نفسه والاقرار انما يتعلق بالدفع ليدن المالك لامن مال الغريم
كما يخفى على الناظر لزوم دفع الدين امر شرعي انما يثبت بالشرع دون اقراره فاعترف بلزوم الدفع
للو سلم وقوعه لا اثر له شرعا لانه امر شرعي لا يؤثر فيه اعتراؤه المقر فان كذبه فالقول قوله مع منبه وقا
بلا حجة الى العين حيث تكون العين باقية يمكن اخذها من يد الوكيل بلا عيب نعم مع التلف والعيب او على

هذا انما هو محل على العموم حيث يشهد الشبهة الحكم والوضوح يستلزم استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد وهو
مدفوع بان ظاهر هذا القيد واما هذه الشبهة الموضوعية خاصة من امثال تلك العبارات بعيد جدا ان الناس
لا يرون ذلك ان في كل شئ فيه ظاهر وباطن وكل ما فيه ظاهر وباطن فهو حائض عن العلم انه قد يتغير
في قوامه كل شئ فيه جلال وكرام الله وذلك لا يوجب استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد بل ملاحظة استعمال
كل ما في اللفظ من قوامه كل ما فيه ظاهر وباطن وكل شئ فيه ظاهري وباطني واستعمال اللفظ في القامات
من قوله ثم حتى انقضى في معناها ان كل ما او كل شئ في شئ في ظاهره سواء كان الشك في اصل حكمه
كالقيد القيد بعد العلم ان ارجح الملا في له فامر بك فيه ان الحكم الشرعي في حقه بل هو خصوص
الظهور ان ارجح الملا في له فامر بك فيه ان الحكم الشرعي في حقه بل هو خصوص
بعضها متصف في الحاشية بالثبوت هل هو من اثر الظاهر او الباطن هل هو من اثر الظاهر
تقول ان الشئ المحمول على الظاهر او الباطن هل هو من اثر الظاهر او الباطن هل هو من اثر الظاهر
الحال سواء كان المحمول على الظاهر او الباطن هل هو من اثر الظاهر او الباطن هل هو من اثر الظاهر
عن اعتبار الفرض لا يوجب فيه اللفظ عن ظاهره وحمل على المعنى البعيد والدار الماخوذ فيها
لنوع الشئ وهو اعم من الاعتقاد الحاشية الطابق للواقع وانظر في اعتبار شرا واما ما ذكره في
من انه لو قلنا بامارة الاستصحاب واستفادته منها يلزم كونها ناكلة لما استمدح من الاعتقاد
من استفادته بحجة الاستصحاب عنها والى من الناكلة كما ترى مع انه محرم ولو كان
لا يوجب الخرج عن الشئ الظاهر ما ذكرنا انه يمكن استفادته بحجة الاستصحاب من هذه الاشياء
سواء كان الشك في غير من الشارح او القادح في العلم من اول العلم بالعموم من اشتباه من
اولاد غير محصور انما وان كانت فارقة في موارد فاصد لكن استقر انها لا تسأل في
لوجب حصول الظن المقدر للحدود ان العلة فيها هو الاعتقاد على اليقين السابق ثانيا الاشارة
القائمة التي تدل على وجوب الاخذ باليقين السابق حتى يحصل العلم بالخلاف على سبيل العموم منها حتى
عن الباقي ثم قال قلت له لا اجل بنام وهو موزون الوجبات فحقه والحققان عليه الوضوء فقال يا ابا عبد الله
يا ابا عبد الله والى ايام القلب والاذن فاذا ايام اليقين والاذن والقلب وجب الوضوء قلت ذلك في
حلية شئ وهو لا يعلم قال لا حتى يستيقن انه من نام حتى يجيب قوه ذلك امر من لا يراه عليه
وضوء لا يفتقن اليقين ابدأ بالشك فكيف يفتقن بيقين اخر بيان الاستدلال ان السائل سأل
من الحقيقة فحققت ان كل لوم الوضوء ام لا بنينا على هذا فحققت ان يكون صدق الشك في انه ما شرعا
كاللوم وان يكون الشك في انه من اثر اللوم ام لا وان يكون الشك في اصل وجود المانع المعلوم
المباينة اي العلم لاحتمال ان يكون الحقيقة فحققت ان من حملها امارت اللوم واجابه بم الجواب
المذكور فيه ثم سأل السائل عن شئ اخر وهو ان المانع المعلوم المانع من الشك هل يفتقن
بالامارات الظنية كعدم احسب حركته ما يفتقن في جنبه وفوه قال لا حتى يستيقن انه قد
حتى يجيب من ذلك امر بان وهو عبارة اخر فليفتقن في حقه حتى يستيقن ولا فانه على يقين
من وضوءه بمعنى ان لم يفتقن فلا يجوز له التفتقن لانه على يقين من وضوءه حتى لا يفتقن

وذكر

واقم العلة مقام كواقع في قوله نعم ان تكفر فان الله غني عنكم وكما قولنا انما فان تكفر فان
منه فان الله غني عنكم فان الله غني عنكم وكما قولنا انما فان تكفر فان الله غني عنكم
في سياق النفي انما الذي يفيد العموم كالتكفير والعموم ليس باقتضائه وقد انتهى الى ان النفي
الوارد على العموم يفيد سلب العموم ويحتاج الى الجواب بان مقتضى هذا ان يقتصر من باب الله
لا يجب كل محال في حق من العموم من جهة سلبه الذي عليه في قوة الشك فيكون مقتضاه من سلب
سلب العموم فيكون قوله لا يفتقن اليقين ابدأ بالشك في قوة الشك فيكون مقتضاه من سلب
فانه يفتقن من وضوءه في قوة الضيق وهو ليس على اعتبار فطلق الاستصحاب ومنها قوله
اخرى للذين لم يفتقن فان ظننت انما في القدر قد اصابه اي التوب ولم يفتقن ذلك فظننت
فلا امر شيئا لم يفتقن فثبت فيه قال بغيره ولا بعيد اظهر قلت لم نالك قال لا ذلك كنت على يقين من
ظهوره انك لم يفتقن فثبت فيه ان يفتقن اليقين ابدأ بالشك ابدأ ان قال قلت له ان يفتقن في توبتي
وانما في الضوء قال يفتقن الضوء ويقتضيه انما في توبتي في موضع منه ثم يفتقن فان لم يفتقن في توبتي
ربما تفتقن الضوء ويقتضيه انما في توبتي في موضع منه ثم يفتقن فان لم يفتقن في توبتي
تفتقن اليقين بالشك ومنه ما قاله النبي صلى الله عليه وآله من احد هو عليه السلام قال انما لم يدرك في ثبوت
او امر مع وقد عرفت ان ذلك قام باضافته الى شئ لا شئ عليه ولا يفتقن اليقين بالشك
ولا يدل على الشك في اليقين ولا يفتقن احد هو الاخر ولكن يفتقن الشك باليقين ويتم على اليقين
فليفتقن عليه ولا يفتقن بالشك في حال من الى الموت وهو ما يقتضيه ما انما في شكك فان
قلت هذا اصل قال نعم ومنها رواية محمد القاسمي قال كتب اليه وانا بالمدينة عن اليوم الذي
شك فيه من رمضان هل يصام ام لا فكتب اليه اليقين لا يدخل فيه الشك مع ان في سبيل
للرواية ومنها ما روي عن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله قال قال الله تعالى
من كان على يقين فثبته فثبته فان الشك لا يفتقن باليقين ومنها ما روي عن ابي عبد الله
من كان على يقين فثبته فثبته فان الشك لا يفتقن باليقين ومنها ما روي عن ابي عبد الله
انه قال اصل هذه الخبر في غاية الرواية ولا اعتبار على طاعة القدر وان لم يكن محمدا
بن عمر التميمي واعلم عليه السلام في ذكر اكثر اجابته فتفتقن في كذا وكذا في
من الجواب المحذور انما في وجه الاستدلال ان هذه الاشياء ولست ما عدم جواز يفتقن اليقين بالشك
ومن اعلم ان الشك واليقين في مورد واحد في زمان واحد فيكون المراد من جواز يفتقن اليقين
الذي كان يقينا بالشك ولا معنى للاستصحاب الا في وقت يفتقن فيه اليقين باليقين بل هو
لا خلاف بان قاصر السند بل الرواية انه روي عن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
قال قلت لابي عبد الله قال لا لان اللام الماخوذ في اليقين بالشك في قوله لا يفتقن اليقين بالشك
التي هو محل الاستدلال في الصحيح في وقت محتمل كونه في العهد بل المظهر اظهر فيه سبق ذكره في وقت
فانه على يقين من وضوءه فليفتقن اليقين باليقين ولا يفتقن على غيره وثاني ما منع من كون الضوء المانع من

يقين

سورة

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

مهم است و محله او را برادر کی و زینب محمد و محمدی مصداقند که نامش در کتاب انوار علی بن ابی طالب آمده

[illegible]

127

五

[illegible]

سم اسمی و نامیده ، و او را از این سخن سجدت ایستادگی میسازد . سید و بزرگواران را با هم میماند که در این امر و این

[illegible]

سید محمد علی: دولت بهادر علی و اوستاد علی محمد

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the entire page. The text is dense and appears to be a continuous narrative or a collection of verses. The script is highly stylized and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

لادرج ربحی بدعتی ط فیهما اجماعا و کما یصل بآیه افضل بعد ایزد بنی الوجوب و بدعتی ط فیهما
 مودون قصد الاوجه لافقر الثابت للفصل فاعرف وقت من اخرج الالفه فصول اطافه الجسید بنسبه الاموالهم فان
 من اتهم مطلوب موایم بدعتی ط فیهما مودون فیهما و ذکر ان الفصل فی الجسید بنسبه الاموالهم فان
 و منسند و کون بنسبه الاموالهم فاعرف وقت من اخرج الالفه فصول اطافه الجسید بنسبه الاموالهم فان
 الالفه بنسبه الاموالهم فاعرف وقت من اخرج الالفه فصول اطافه الجسید بنسبه الاموالهم فان
 قد حصل اعرف ان غیر نعم لولیت فی تحقق بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 من ایزد فی سنن لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 الواقع فی غیر لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 و نقل لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 الاموالهم و مودون فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 و لم یقط لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 مودون فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 ایزد و فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 من حسن بنسبه الاموالهم فاعرف وقت من اخرج الالفه فصول اطافه الجسید بنسبه الاموالهم فان
 فی ایزد فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 موافق ارادة لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 لولیت فی بدعتی ط فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 مودون فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون
 مودون فیهما مودون قصد و مودون فیهما بدعتی ط فیهما مودون

والتعريف هو الذي يبين معنى اللفظ...
والواجب هو الذي لا بد منه...
والحكمة هي التي تدرك الحقائق...
والعلم هو الذي يكتسب من التجربة...
والفلسفة هي التي تبحث في أسرار الوجود...
والدين هو الذي يحدد قواعد السلوك...
والعقيدة هي التي تؤمن بها الجماعة...
والفكر هو الذي يولد الأفكار...
والعمل هو الذي يترجم الأفكار إلى واقع...
والنفس هي التي تحكم الجسد...
والروح هي التي تتجسد في الجسد...
والله هو الذي خلق كل شيء...
والعالم هو الذي نعيش فيه...
والإنسان هو الذي يملك العقل...
والحيوان هو الذي يملك الغريزة...
والنبات هو الذي يملك الحياة...
والحجر هو الذي يملك الصلابة...
والماء هو الذي يملك السيولة...
والهواء هو الذي يملك الخفة...
والأرض هي التي يملك الثقل...
والنار هي التي يملك الحرارة...
والبرق هو الذي يملك الضوء...
والرعد هو الذي يملك الصوت...
والشمس هي التي يملك النور...
والقمر هو الذي يملك البرق...

والتعريف هو الذي يبين معنى اللفظ...
والواجب هو الذي لا بد منه...
والحكمة هي التي تدرك الحقائق...
والعلم هو الذي يكتسب من التجربة...
والفلسفة هي التي تبحث في أسرار الوجود...
والدين هو الذي يحدد قواعد السلوك...
والعقيدة هي التي تؤمن بها الجماعة...
والفكر هو الذي يولد الأفكار...
والعمل هو الذي يترجم الأفكار إلى واقع...
والنفس هي التي تحكم الجسد...
والروح هي التي تتجسد في الجسد...
والله هو الذي خلق كل شيء...
والعالم هو الذي نعيش فيه...
والإنسان هو الذي يملك العقل...
والحيوان هو الذي يملك الغريزة...
والنبات هو الذي يملك الحياة...
والحجر هو الذي يملك الصلابة...
والماء هو الذي يملك السيولة...
والهواء هو الذي يملك الخفة...
والأرض هي التي يملك الثقل...
والنار هي التي يملك الحرارة...
والبرق هو الذي يملك الضوء...
والرعد هو الذي يملك الصوت...
والشمس هي التي يملك النور...
والقمر هو الذي يملك البرق...

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

卷之四

[illegible]

[illegible]

في قيام الذات نحو من القيام كالصمود مثلا الا ان هذا القيام لم يلا حقا في وضعها
اسم ومن هذا وجه حمل المصادر من الذات لا بطريق المباينة فيكون حمل هو هو
مشتقات على ذلك وانما حمل المتعارفين السمي يذكي هو وليس ذلك الا من جهة ما
ذكر في بيان الفرق بين الذات والشيء فيكون المشتق من وجود الذات وعنوانها وما بها
الاشياء من اختلاف في مفهوم الذات فانه مشتق يعاين في الذات في الوجود وما به
وغيره من مفهوم الذات في الوجود والذات لا يقع على ذاته في الوجود فيكون
وقام الامور الموصوفة نحو من القيام وان اختلفت تقايرها حقيقة وتباين بحسب
انفهوم حتى يقع حمل والذات من حمل هو هو ليس سابق في الوجود من خذروني
طرف المحول بان يكون مأخوذا في معناه حتى يكون معنى ثابتا لا يتغير ولا يلا حقا في
المتقدم من اخذ الذات في غير المشتق المتابع عن الحمل لا لما به من الوجود بل يكون
صحة قيام المحول بالموضوع وكونه واجدا لله في مجال حمل هو هو الذي يكون في الوجود
فيه مجرد التقاير لا اعتبارا من مع افتاء الموضوع والمحول حقيقة وهذا الذي زعموا
بان بالنسبة الى الاعمالي انما فان الذات خارجة عن مفهومها اسم ولا يقع حملها على
الجزى في غير الاسماء الموصوفة للذات اى الاعلام من الجوامد كالانسان والمجوان
والرجل والاراء ونحوها فان الموضوع له في جميعها نفس عنوانات الذوات ووجوهها
لا ذات من حيث هي من ولا هي باعتبار عنوان ومن هذا يكون حملها على الذات ان
الحمل المتعارفين وتوابع ذلك ان الامر في وضع غير المصادر من الاسماء لا يقع من امر
مما ان لاحظ الواضع نفس الذات ويوضع اللفظ له بحيث لا يلا حقا في وضعه
انما هي نفسها مجردة عن جميع العنوانات وهذا لا يكون الا في الاعلام كزيد وعمر
وملا وانما من يلا حقا في غير التبيين انما يقتلان لا اعتبارا من في الوضع فانها بعد
نفسية وانوع فانها ان يلا حقا وجهان من وجود الذات وعنوانها من عنوانها
امتددة ويوضع اللفظ له لرفع الحاجة عند ارادة تعريف الذات والاشارة اليها بوجهها
بحسب الفرق لا لافان كل في غير الاعلام من الاعلام اسماء فان الموضوع له فيها
باسمها وجود الذات وعنواناتها سواء المشتقات وغيرها وان كان يلا حقا في
جهة اخرى وباعتبارها من المشتقات مشتقا والجاء لبيان وجه ان المبدأ في
المشتقات امر متاصل مقدم على المشتق ويقترب المشتق بعد ملاحظة انشائه الى
الذات وفي الجوامد امر متفرع من نفس العنوان الذي وضع اللفظ له في الاسماء
الانسان والحيوان والرجولية في الرجل وهكذا فانه من غير الممكن ان يكون
لا يكون انما بعد حقيقة وهذا لا اعتبارا من حيث جوامد وحكم يكون في المشتقات
في مثل الرجولية والانسانية ونحوها جعلها هذا بالنسبة الى غير واسات

وتعارف وانما جعلها يكون من حمل هو هو وان كان المحول بصيغة المشتق في الله عالم
او كادس وفرد لك من اوصاف الذات وانما لا يعبر بالقول الله على حقا على اقا عند
القول بحسب اسوة من حيث بيانهم على عدم صحة حمل من في المصدر على الذات هذا
وما ذكرنا في الوجود في ما اشتبه في الالسن ويزو في بعض الكتب من ان المشتق
مشتقة على نسبة ناقصة فيقيد في كل ما به من الوجود من ان المشتق وان كان
بشيء تام في وما الا انه في الذات انما يكون مركب من الذات والصفة ضرورة عدم فناء
غايي في غير وجهه عما عليه هذا ولو لا ثبوت طائفة من المشتق في القيام لزدت ان البيا
على ذلك التاخير ان الذات لو كانت داخلية في مفهوم المشتقات لكان لا يكون تالقا في الوجود
بدرج حتمه لتركيب مفهومه من العرض العام وهو ذات ما في الشيء وما كان قائما بذات
والا لكان لا يقع حمل على كون التالقا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
زائلا هو النطق ليس لشيء فان الذي على ما تحته من ما قبل ولا يقع حمل النطق على ذلك
انما هذا ولكن في ما قبل ان لا يقع حمل النطق على ذلك في الوجود في الوجود في الوجود
واذا يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الاسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فمنه خوفا من طائفة الكلام وفيما ذكرنا في كتابنا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مستند القواين نقول حجة على طائفة بالذات وجود الاول الباد من ان المصادر
من ذلك المشتق عند الاطلاق هو ذات ما ثبت له المبدأ وهو دليل الحقيقة والجواب
منه بانه دمول ذات في المفهوم وانما يفهم الذات من حيث عدم انفكاك مفهوم
المشتق عنه على ما هو حقيقة ما فرس من كونه او غير الذات وعنوانها في الوجود
الغاية حيث نفي الوصف بقول ما انه مادل على المعنى وساحبه واسم الفاعل من تام
به المبدأ واسم المفعول من ثناء وقع عليه ونحو ذلك وفيه اولا ان التعبير بذلك لشيء
ايمان وتعميم معنى على توجه الاوصاف بحيث يتاخر عن معنى المصدر لضيق البيان في
نفس معنى هذا مع ان المنقول عن بعضهم في تفسير الوصف انه مادل على المعنى من
حيث قيامه بالذات وانما ان اجزاء الغاية لا يعبأ به بعد قيام الالفة الفاعلة على
خلاصة الثالث انه لو لم يكن الذات داخلية في مفهوم المشتقات لزم ان يكون بيان
في غير تلك المشتق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وغير ذلك ما امر به في الذات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ذلك وفيه ان المشتق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الموضوع الخارج في نفس المبدأ وفيه ذات من نفس مشتق عند اوصاف

في نسبة المحمول الى الموضوع في الحال ولكن لا ريب في فساد هذا التوهم لان الهيئته موضوعه
بحر نسبة المحمول الى الموضوع وعمل اطلاقها على التلخيص في الحال فقيته ظهور الحمل في ذلك عند
الاطلاق لا الوضع هذا اذا كان الطرف في نحو قولك زيد ضارب غدا مثلا فقد انقضت
الحكمة واما اذا كان طرفا المحمول اي المادة العارضة عليها الهيئته بان يلاحظ الربط بعد
الشيء التقييد فلا اشكال في كون الاطلاق مبنيا على الهيئته الحقيقية على تقدير بوضع الهيئة
بإزاء التلخيص بالبدء في حال النطق ايضا وبإزاء الوجهان في نحو قولك زيد ضارب أمس هذا
وسيجيء لذلك مزيد بيان انهم وان اردت توضيح الكلام نرا اذ اعلم بانهم يمان عليه فاسمع
لما يلي عليك واحفظه كمال الحفظ فنقول اطلاق المشتق باعتبار حال النطق بوضوح
على وجه واحد هما ان يطلق ويراد به التلخيص بالبدء في الحال على وجه يكون الزمان مأخوذا
في مفهوم اللفظ على وجه الشريطة او الشرطية ولا ريب في عدم كون مراد المنادى
الاتفاق على كون المشتق حقيقة في حال التلخيص اذ اللفظ انتفاء القول بذلك فضلا عن
الاتفاق عليه لما عرفت من عدم كون الزمان مأخوذا في مفهوم الاسماء المشتقة ولا
لم يفرق بين الاسماء والافعال لا اتفاق كلمتهم في الفرق بين الاسم والفعل باخذ الزمان
في مفهوم الفعل دون الاسم ثانيا ان يطلق ويراد به التلخيص بالبدء في الحال من غير اخذ
الزمان في مفهوم اللفظ باخذ الوجهين والفرق بين الحال بذلك وحال التلخيص بقوله
لا يكاد يحصى لان المعبر في الثاني مجرد التلخيص بالبدء وفي الاول التلخيص لموضوع الحاصل
في الحال ولا يلزم من ملا خطته على هذا الوجه اخذ الزمان في المفهوم فان المدلول
المتلخيص الحاصل في الحال مع قطع النظر عن حصوله لك نظير ما دلل اسم جنس المنكر حيث ان موضوع
الماضي الماخوذة في الذهن مع قطع النظر عن حصولها في الذهن فانه موضوع للهيئة الماخوذة
في الذهن بل لا حظ حضورها فيه وبذلك يفرق بيني ثانيا لهما ان يراد به التلخيص بالبدء في الحال
على وجه يراد به المشتق مجرد التلخيص بالبدء وامر يد خصوص الحال من الخارج على حسب اطلاق
الكلمة على الفرد ولا اشكال في كونه حقيقة على هذا الوجه ولكن لا دخل لهذا باطلاق المشتق
على الحال وما ذكرنا كانه يظهر ان اطلاق المشتق على الحال لم يقع موقفا لوفاق بوجه فهم
قد ذكر بعض المحققين من قارب عصبنا في تعليلاته على لم وجهها اخر لتفصيل ذلك وهو
ان اطلاق المشتق باعتبار حال النطق حقيقة في الجملة فانه اما نفس الموضوع لم او شذو
فيه وفيه ما لا يخفى على السائل هذا واما اطلاق المشتق باعتبار الماضي فتصويبه بوضوح
على وجه واحد هما ان يطلق ويراد به من تلخيص بالبدء في الماضي المنقضي في الحال
على وجه يكون الزمان مأخوذا في مفهومه على احد الوجهين المتقدمين في الاطلاق على
على خصوص الحال ولا ينبغي الريب في محاربه وان ذكر في محكي شرح الواقعة انه ما

في ذلك

وقع الخلاف فيه ايضا ولكن لا سند لما ذكره من كلامهم بل الظاهر خلافه ثانيا ان يطلق ويراد به من
تلخيص بالبدء في الماضي والصحيح غير سلبه ما كان ولا ريب في كون محار على جميع الأقوال الا
على القول بكون المشتق حقيقة في حضور الماضي لا غير ثابت ويمكن اعتبار الاطلاق على
وجه لا يكون محار حسب اللفظ بان يكون بقاء الاطلاق على ادعاء بقاء التلخيص وانما راج
من معنى غير المبدء في التلخيص بالبدء في الحال فيكون التلخيص العقل بالثبات ان يطلق
يراد به التلخيص بالبدء في الماضي ملا خطته بالتلخيص من غير اخذ الزمان في مفهومه
ما يبناه في الوجه الثاني من الوجه المتقدم لا فله من غير اخذ الزمان في مفهومه
حلقه من الأدلة ووقع الخلاف في ذلك ايضا لانهما ان يطلق ويراد به التلخيص بالبدء
مع تقييده بالماضي كقولك زيد ضارب في الماضي لا فله من غير اخذ الزمان في مفهومه
الاشارة اليه واما اطلاقه باعتبار المستقبل فنصو ايضا على الوجه المذكور في الماضي
بشبه اللفظ في المقام بعد ذلك الاول ولا كلام في ظاهره في محاربه من غير من الوجه
واطلا ونقل الجاهل ثم اجمع واما الاخر فلا ينبغي الاشارة في كونه حقيقة هذا
وهنا قم آخر من الاطلا في مختص به ولا يوجد في الماضي وهذا اطلاق مشتق
على التلخيص بالبدء في المستقبل بعد الاول ولا ريب في محاربه ايضا وسعي بعض الكفا
فيه وفي الفرق بينه وبين اطلاقه في التلخيص في المستقبل بعد الاول المحاربه ايضا وسعي بعض الكفا
ان السلك من دوران الامر بين الحقيقة والحجاز والاشارة المعنى للاتفاق ظاهر
على اتحاد وضع المشتق وانما خصوص التلخيص والاعم وقد ذكرنا في محله ان الأصل في مثل
المقام غير ما عدل شي من القولين فليس للفقهاء ان يشرك ان السند الى ما عدم ملا
المختص به من الوضع ولا للقاتل بعد من ان السند الى ما عدم ملا خطته ايضا الى امر التلخيص
لنقول كل منها اما الثاني في فواضع واما الاول فلا ان اما عدم ملا خطته فمختص به
بما لا عدم ملا خطته العمر من الوضع وليس احدهما متقنا على كل قدر حتى ينفى
بالاصل هذا وقد ذكرنا حلقه من الكلام في ذلك في مسئلة الصحيح والاعم هذا بالنظر
الاصل القاطن واما بالنظر الى اتحاد المستفاد من الامارات فتدق بل قيل

وقع الخلاف فيه

ان مقتضاها كون الوضع القدر المشترك كونه الاغلب وقد اشهر هذا الاصل في السنة
كثير من تأريخ عصرنا وقد اشيع الكلام في رده صغرى وكبرى في المسئلة السابقة وليس
الغالب في كل معنيين يكون بينهما جامع قريب او بعيد ان يكون لفظ مشترك بينهما معني
وهو امرنا هذا ولكن صرح بعض من عاصريه من الافاضل يكون مقتضى القاعدة ان
كون المشتق حقيقة في التلخيص وجعله من احد الوجوه على ما ذهب اليه حيث قال الاول
ان الاصل فيما اذا اطلق اللفظ على امرين او امور وكان بينهما جامع قريب قد استعمل فيه
وضع اللفظ ما تراء القدر الجامع دفعا للجازم والاشترائك الى ان قال ومن الواضح ان
اللفظ في المشتق باعتبار الماضي والحال والاستقبال وصفه للمفهوم العرفي ليس
انتمى كلابه وانت خبير باشتباه الامر عليه هذا وقبل بان مقتضى القاعدة القول بكونه
حقيقة في خصوص التلخيص نظر الى ترجيح الحقيقة والجازم على الاشتراك المعنى عند اللزوم
هذا وهو انما كبرى واضح الضعف واما الاصل العلي فهو منطبق على القول بكونه حقيقة
في التلخيص في الغالب السادس لا ينبغي ان المسئلة تكون التمرة بحيث لا تكاد ان تحصى في
مراتب الوقف على الفوارق المشتقة كالظلمة والتشعل والعالم والدرى والقارى وغير
ذلك والوضعية لهم ومن كان لا يتبع في الفقه يعرف بصدق ما ذكرنا واما الاشكال فمما ذكره
جمع في ثمره المسئلة وهو ان احد هما بقاء كراهية الوضع بالماء المسخن بعد برودة
وتر والتمويه ثانيا كراهية البول تحت الثمرة الغير المتلينة بالتمر مع بقاء ثقله
وانقضاء ثقلها عنه عنها وكذلك جيب يتطرق الاشكال الى كليهما اما الاول فلان المبدء
في المشتق المذكور ليس قابلا للبقاء قطعا بل هو نظير العقل قبل وجوده لا وجود له ويجوز
بعدم فاعلم ان الاصل من التلخيص والتشعل قابل للبقاء لكنه ليس من محل التراجع في شيء نعم لو
دل الدليل على كراهية الوضع بالماء المسخن حتى يترجع فيه وبالجملة التلخيص والتشعل
التمويه نظير العقل والملك والملكة فهل ترى شيئا من القول بقابلية بقاء الاول
والثاني المفقود من ان التلخيص من التلخيص الذي هو فعل التلخيص المتعذر وجوده فلو دل
الدليل على كراهية الوضع بالماء المسخن علم ان المراد منه ما انقضى عنه المبدء فلا يمكن جعله
ثمرة لقرينة في المسئلة هذا وسيمضى لذلك من يد بان التمر بعد انقضاء مبدءه يتردى في
من الاضمار كراهية الوضع بالماء المسخن كما ذكره شيخنا دام ظلها والاختلاف العلماء
في ذلك فليس متبعا على ما تقدم من الاختلاف في معنى المشتق بل هو يعني سقى على
اختلاف في نظري واثبات ولا يلزم ان يكون مستقدا للاختلاف في الزاد من المشتق
في الغرض واما الثاني فلان الظاهر يعلق كراهية البول تحت الثمرة التي كانت لها اثر
حال البول توحيه ذلك ان الثمرة قد يطلق على ما يكون بحسب نفسه مثمر او لا يكون
بحسب ثمانية الثمرة في مقابل لا يقبل بحسب لذلك كذا هو مثلا وقد يطلق على ما يكون
بحسب نوعه مثمر في مقابل لا يقبل نوعه لذلك كالحل المحلى مثلا وقد يطلق على ما يكون
بحسب صفة مثمره على حسب اختلاف الاسماء في القرب والبعيد وقد يطلق على ما يكون

الفصل

ذات ثمره فعلا والاضمار الواردة في كراهية البول تحت الثمرة على ضربين احدهما ما يمنع
من البول تحت الثمرة المثرة ثانيا ما دل على البول تحت الثمرة التي تكون عليها ثمره وحل المطلق
على المقيد وان لم يكن ثانيا في المكون هات والمشتقات والبيانات الا ان الطبع بعد التامل في
الاضمار كون التمر عن البول تحت الثمرة المثرة من جهة تفر الطباع عن اخذ الثمرة فعلى
القولين في المشتق لا كراهية اذا لم يكن عليها ثمره فلا معنى لجعل الفرع من ثمرات الخلافة في
المسئلة والله العالم اذ عرفت ما ينهك عليه من الامور فاعلم ان الاحوال في المسئلة
عديدة الاول عدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق وضعه بغيره القدر المشترك
بين الماضي والحال وهو المعروف بين الاصوليين وقد يعي عليه جماعة من المحققين منهم العلامة
في عدة من كتبه وفي شرح الواقعة للسيد صدر الدين انه المشهور بين المقرئين والامام
ميتة وعن المبادئ انه يذهب الى ان المشتق بل يظهر من السيد العبدى وغيره دعوى
الاجماع عليه قال في شرح كلام المصنف هذه المسئلة من السائل الاثر بع وهي ان لا
يشترط في صدق اللفظ المشتق بقاء المعنى المشتق منه وهو يذهب صاحبنا والمصنف والى
على سبيل خلافا للجمهور الاشارة فانها اشترط البقاء ويعرى الى الراى والبصاوى
والخليفة وجهه من الاشاعة واليه ذهب اكثر افاضل من تارخ عصرنا وماض
ثالثا اشترط البقاء فيما يمكن بقاءه وعدمه في غيره كالماء في السائلة الغير القارة حكا
جماعة وعن النهاية انه يذهب القوم رابعها ان المشتق حقيقة في الماضي ان كان الا
نصاف اكثر يا بحيث لم يكن الذات من المبدء سواء كان المشتق محكوما عليه او به
سواء طرأ الضد الوجودى ام لا اختاره الفاضل التوفى في محلى الواقعة خامسها التفتيش
بين المشتقات لما خوزة على سبيل القدرية ولو بواسطة الظروف والمأخوذة على سبيل
القوم بوضع الاول للاع والتاثير لخصوص الحال نسب الى غير واحد وما الى بعض افاض
من تارخ عصرنا في تعليلاته على المعالم سادسها ان المرجع في المشتقات الى ملازمة
ما شاء منها غير فاعلم ان هناك ضابطية في الاشتقاق بل يقي يدوران الامر في كل لفظ
ملازم ونسب الى بعض ومن الجاهل والامدى التوفيق في المسئلة هذا ثم ان هناك بعض
اقوال بتخفيفه امرضا من الاشاعة اليها والذي يفتوى في النظر بكونه حقيقة فاعلم
حال التلخيص ومما ذكره في غير لنا على كونه حقيقة باعتبار حال التلخيص امران احدهما
التبادر عن فاعلم ان لا ينبغي الاثر باب في ان التبادر من الفاظ ضابطية وعلم وانما
مع قطع النظر عن الامور الخارجية هو التلخيص بالمبدء في الجميع الذي يترتب بالفا
منها زنده واما وابسته وهذا مفهوم عرضي على الذات من غير اعتبار
الذات المهيمنة ولا الزمان فيه بوجه من الوجوه على ما سبق بيا انه مفصلا هذا مع
تأثير المبدء في المقام ليست موقوفة على عدم دخول الذات في مفهوم المشتق

ذات ثمره

كأنه يقوم وبالحكمة لا اشكال في عدم لزوم التصرف في الحقيقة على تقدير تقييد المادة واعتبار
الاتصاف منه على وجه التقييد وانما هو تصرف في المادة فقط على وجه التقييد لا على وجه
الجانز بالانصاف فلي وهو يقدر مادركه بعض في باب الفصول بالنسبة الى الاجزاء وفيها
لاشكال في الشرط من الشرط من ان الشرط ليس نفس الاجزاء حتى يلزم الحد من كون العقد
يجب بعقد الاجزاء وهذا وصف في العقد مقارن معه غير متاخر عنه بوجه من الوجه نعم قد
يوجه في بعض المشتقات التصرف في المادة على وجه الجاهل واستعمالها في غير ما وضع له مع كفا
الحقيقة على جالها كما في استعمال الكاتب فبين له ملكة الكتابة والشاعر فبين له ملكة الشعر
الى غير ذلك من المشتقات المستعملة موادها في الكلمات المعبر قايما بالذات في الاطلاق المشتق
فانه لا تصرف فيها في الحقيقة انهم اسلافان للفروض استعمال الحقيقة في القام به المبد
المفلس ثم ان الاطلاق الا ان الابد كالمدة فيها الملكة قد عجز في المادة مع نقاء الحقيقة على
حالتها وكما في استعمال البناء ونحوه في المفلس بالمرحة اي بين اخذ البناء مثلا شعلا وخرقة
له وان لم يشغل به في زمان الاطلاق فان التصرف في المشتقات المراد منها ذوات
للتصرف بالمرح انما هو في المادة باستعمالها في مرحة معناها مع نقاء الحقيقة على جالها بالقرين
الذي تقدم وكما في استعمال البقال واللابن والنامر ونحوها من المشتقات المأخوذة من
الجواري على خلاف القياس فمن ليس بمزاول مع النقل واللبن والنامر فان التصرف فيها انما هو
المادة باستعمالها في المرادة الخاصة في ضمن الهيئة المخصوصة وان لم يشغل منها في غيرها
مع نقاء الحقيقة على جالها وهو المفلس بمزاول مع النقل فان الاتصاف بها امر تام بالذات
حان الاطلاق وهكذا الكلام في اسماء الاله والكان فان الاطلاق المقترن مثلا على الاتصاف
بالقرين فعلا انما هو من جهة استعمال المادة في تلبية القرين وسائتها واعدادها له فالتصرف
في المادة هذا وان شئت توحيح الكلام فانه على ما فيها من عليه فاستمع لما على عليك متدبرا
فيه حافظا له فنقول بكون الله تعالى ودلالة اولها انه لا ريب في ان مبادي المشتقات
مختلفة فقد يكون المبد فيها وصفا كالاسود والابيض والاحمر والاصفر ونحو ذلك وقد يكون فعلا كدورها يتحرك
فولا كالمشي والخبز والنشأ والقابل والشاعر ونحو ذلك وقد يكون فعلا كدورها يتحرك
فغير مثل ما رتب وما هو رافع ونحو ذلك وقد لا يتعدى الى الغير كالافعال كالمزاول مثلا
قام وقاعد ونضبط ومستلحق ونحو ذلك ويصير في الجميع بالمال وقد يكون ملكة كالاعداد
الجميد وقد يكون مرحة وصنعة على انحاء خاصة كالبقال والنامر والحمار والعمار والسبا
تقد يكون باعتبار اخذ نفسه مرحة وصنعة وقد يكون باعتبار اخذ غيره مرحة وصنعة
نحو ذلك وقد يجمع في المبد الواحد الوجه الثلاثة او الاثنان منها كالكاتب والشاعر
والعلم والمدرس والشاعر ونحو ذلك حيث يجمع اطلاقا بكل من الاعتبارات البنية
فقد يطلق الكاتب مثلا باعتبار النفس المبد فعلا يكون حاله وقد يطلق باعتبار مرتبة
الملكه والاعتبار على الفعل وان لم يكن المفلس حاصل الفعل وقد يطلق باعتبار كون الفعل
وصنعة من ليس وكذا الحال في غير الكاتب ولا اشكال في كون الحقيقة باقية على معانيها
في جميع الصور غاية الامر ان تصغير الاتصاف والمفلس بنفس المبد وقد يعتبر ملكة

وقد يعتبر

وقد يعتبر باعتبار اخذ مرحة وصنعة او المرادة في بعضه كافي المشتقات المأخوذة من الجواهر حيث
ان لا يمكن قيام نفس المبد بالذات فيها ولا اخذ نفسه مرحة وصنعة بل الذي يمكن قيامه بالذات
مزاوله بغيره واخذ مرحة وصنعة لا بشرائه ولا ملكه لعدم اعتبارها في العرف بل المعبر هو
المرادة الخاصة اي المزاوله بالبيع وكيف ما كان لا اشكال في عدم التصرف في الحقيقة في
جميع هذه الصور كما ان لا اشكال في عدم التصرف في المبد انما هو ان المبد ليس الجاهل
يكون المبد في غير الحال في خواص الالفاظ المذكورة حقيقة او مجازا وقد يكون حقيقة بالوضع
الطاري فان المبد بحسب اللغة هو موضوع الحال قلعا الا انه لا يمكن استعمال الالفاظ المذكورة
في العرف والعادة فيما عرفت من الملكة والمرحة والمرادة الخاصة فصار اللفظ حقيقة بغيره
فليس بما بل قد يغير المعنى الاصل في مثل لفظة تمار ولا ين وبطل وعطار نحو هاتين
الالفاظ المشتقة من الجواهر بل لم يستعمل في معناها الاصلية اصلا لاستحالة قيام المبد
بمعناه الاصل منها بالذات وقد يبين بكونه مجازا نظر الى منع وصول كونه الاستعمال في غير ما
له في مرتبة الصبر والتحقيق التفصيل في الالفاظ المذكورة ويظهر وجه الرجوع الى العرف وما
ذكرنا ملكه بالنسبة الى ما عرفت من المشتقات بحسب في اسم الاله والكان انما فانه يصح
اسم الاله كالمقران مثلا على ما قام به المبد فعلا ويشغل بالقرين فعلا وان لم يكن مفعلا له
ويصدق ايضا على ما اخذ لا تعاد المبد به في كل وقت واد وان لم يشغل بالمبد فعلا ولا
اشكال في كونه حقيقة في المعنى الاول بحسب اصل وضع المشتق الا انه لا يعقل ان يبق
بصيرورة حقيقة في المعنى الثاني بحسب العرف فهو وان كان من التصرف في المادة و
الهيئة باقية على جالها الا ان التامير بمرحة حقيقة في المعنى المذكور وهكذا بقى بالنسبة
الى المكان انما كالمقتل مثلا فانه يصدق على ما يقوم به المبد بكل من المعنى الا ان التامير بمرحة
حقيقة في المعنى الثاني في العرف وان لم يكن في الظهور مثل اسم الاله وهذا ولكن لا
اشكال في كونها مجازا على كل تقدير او استعمالا فها ذهب عنه شائبة كونه المبد واعلم
الفعل فيه وهذا الاعتبار يدخلان في محل النزاع فانه قد اعتمد الثاني ان بعض الاعلام
حكى عن بعض ان الخلاف في المشتقات جاز بغيره في الجواهر ايضا وعلى نظره في ذلك
الذوات التي تقتصف بعض الاوصاف في بعض الاحوال وتختلف التسمية باعتبارها مثل
كون هند زوجة زيد باعتبار حصول العلاقة بالتمكاح وكون لانا حبرا باعتبار اسكارة
ونحو ذلك واما غير ذلك من الذوات فلا يصور فيزوال الوصف مع نقاء الذوات
بوجه الا ان يريد بذلك تغير الصورة النوعية كما اذا وقع الكلب في الحفرة فصارت كالا
صارت العذرة نرا ابا اودودا ونحو ذلك ولكنه في غاية السقوط ضرورة عدم صدق
الكلب والعذرة مع انتفاء الصورة اذ التسمية تدور مدار وجودها وصدقها وصدقها
بوجه ذلك في نحو الزوجية والخنرا ما يكون التسمية فيه باعتبار ثبوت ماله او وصفه ولكنه
ليس ليثيق انهم اذ التامير الخلاف في كون الجواهر حقيقة باعتبار حال النفس لا حال النطق

والا لزم كون الاطلاق في نحو قولك هذا كان خيرا في الماضي يكون خلا في الحال و
 ضد كانت زوجة زيد في الماضي هي مطلقة في الحال مجازا وهو بطلان من اللغة
 والعرف واما احتمال كونها حقيقة باعتبار التلبس في الماضي فبعد جدا ولذا خصوا الرابع
 في كلامهم المشتقات وما قد يرى من نحو قولهم هذه زوجة زيد بعد اطلاعا بانها بل مع
 تنويها بالغير ونحو ذلك فهي مبنية على ارادة الاخبار عن مجرد تلبسها بالزوجية مع قطع النظر عن
 بقائها وعدمه كما في غير ذلك من الجواهر حيث يقع في العرف ان هذه حقيقة عمره او داره
 او ان هذا كتاب خالد ونحو ذلك بعد خروجها عن ملك من اضيف اليه وانقضاءها الى
 غير واحد اسبابه فان المراد من امثال تلك الاطلاقات في العرف بيا

حالة الذات في الجملة فليس لهذا الاطلاق دلالة على كون المراد

حقيقة باعتبار التلبس في الماضي هذا آخر ما اردنا

في سلك التحريم يانه والحمد لله اولا واما

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله

الطيبين الطاهرين المعصومين

ولفحة الله على اعدائهم

اجوبين من

الان الى

لوم الله

مكتبة
 دار
 تاريخ
 اسلام
 ١٣٩٠
 ١٢٩٠
 ١٣٩٠
 ١٢٩٠